الأمم المتحدة

S/PV.6071



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٠٧١

الاربعاء، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ريبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة سافرنكوف
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد كافندو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	الصين	السيد ليو تسن من
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/21)

09-21511 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/21)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جيدجي (كوت ديفوار) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد تشوي يونغ - جن الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

تقرر ذلك.

أدعو السيد تشوي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2009/21)، التي تتضمن التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تشوي يونغ - جن الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تشوي (تكلم بالفرنسية): التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/21)، المعروض على الأعضاء، هو استكمال يشمل التطورات المهمة التي حدثت في كوت ديفوار منذ تقريره السابق عن هذا الموضوع (S/2008/645)، الصادر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وأستأذنكم، سيدي الرئيس، في التركيز في إحاطتي الإعلامية اليوم على القضايا الملحة الحالية بالنسبة لكوت ديفوار: تحديد هوية السكان ونزع السلاح والانتخابات. سيكون لهذه القضايا الثلاث أثر مباشر وحاسم على مستقبل كوت ديفوار بل وعلى أي استراتيجية خروج محتملة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وفيما يتعلق بهذه القضايا الثلاث الحاسمة، يشير تقرير الأمين العام إلى حدثين مهمين وقعا خلال الأشهر الثلاثة الماضية. يتعلق الحدث الأول بالقرار الذي اتخذه الإطار الاستشاري الدائم، المعقود في واغادوغو في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ويتعلق الثاني بتوقيع الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يطلق عليه اختصارا ”وانما الرابع“.

والقرار الرئيسي الذي اتخذه الإطار الاستشاري الدائم في تشرين الثاني/نوفمبر هو تأجيل الانتخابات

الرئاسية التي كان من المقرر مبدئياً عقدها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وإعلان أن الموعد الجديد سيُحدد في ضوء التقدم المُحرز في تحديد هوية السكان. والقرار الذي اتخذه الإطار مفهوم ومحير على السواء. فهو مفهوم في ضوء الأهمية التاريخية لتحديد الهوية بالنسبة للشعب الإيفواري. فمسألة ''الإيفوارية'' لم تكن مجرد واحدة من المشاكل الاجتماعية – السياسية الرئيسية خلال العقدين الماضيين فحسب، لكنها تمثل أيضاً محور الأزمة الإيفوارية الراهنة. وسيكون إيجاد حل نهائي لمسألة الهوية الوطنية، والذي يمكن التوصل إليه خلال بضعة أسابيع، خطوة تاريخية واستراتيجية إلى الأمام.

وقرار الإطار الاستشاري الدائم محير أيضاً لأنه، للمرة الأولى منذ توقيع اتفاق واغادوغو السياسي في آذار/مارس ٢٠٠٧، لا يوجد لدى الشعب الإيفواري والمجتمع الدولي موعد أو فترة مقررة لإجراء الانتخابات. وبدون وجود أهداف، سيضيع كل الزخم، بما في ذلك إعداد جدول زمني للانتخابات وتنفيذها وترتيب الأمور اللوجستية ووضع خطة مالية بل وحتى المساعدة التي سيقدمها المجتمع الدولي.

ويشير قرار الإطار إلى احتمال وضع الجدول الزمني الجديد للانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد طلب الرئيس لوران غباغبو علانية من اللجنة الانتخابية المستقلة وضع جدول زمني جديد للانتخابات. ويرى هنري كونان بيدييه و الآساني درامانى أواتارا أيضاً ضرورة تقديم جدول زمني جديد للانتخابات إلى الشعب الإيفواري وإلى المجتمع الدولي. وأعتقد أنه يجب على اللجنة، في ظل هذا الموقف الإجماعي، تقديم جدول زمني للانتخابات يتضمن مراحل محددة بأسرع ما يمكن.

كان ذلك هو الحدث المهم الأول. فماذا عن الحدث الآخر؟ إنه توقيع الاتفاق التكميلي الرابع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويتضمن الاتفاق نقطتين رئيسيتين: تتعلق الأولى باستكمال نزع السلاح قبل الانتخابات الرئاسية بشهرين؛ وتتعلق الثانية باستعادة سلطة الدولة في الشمال في موعد غايته ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ على أقصى تقدير.

ويمثل البند المتعلق باستكمال نزع السلاح قبل إجراء الانتخابات الرئاسية تغييراً جوهرياً فيما يتعلق بالاتفاق التكميلي الثالث الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ والذي نص على تحديد الأسلحة فحسب، دون الدعوة إلى إزالتها، قبل الانتخابات. وسيتم عندئذ ربط استعادة سلطة الدولة في الشمال، التي تشمل أيضاً السلطة القضائية، بتسوية التزاعات المتعلقة بالقائمة الانتخابية، في جملة أمور أخرى.

وعليه، فإن أثر الاتفاق التكميلي الرابع على عملية السلام بصفة عامة والعملية الانتخابية بصفة خاصة قد يكون حاسماً. ومن السابق لأوانه تقييم نطاق هذا الأثر، لكنه قد يعقد أكثر إدارة الجدول الزمني للانتخابات. وآمل أن أتمكن من تقديم تقرير مفصل في جلسة مجلس الأمن القادمة بشأن كوت ديفوار.

ولا يسعني أن ألزم الصمت إزاء الشعور بخيبة الأمل الذي يتملكنا جميعاً إزاء التأخيرات التي نشهدها في إجراء الانتخابات الإيفوارية. غير أنني أود أن اقترح وضع الأمور في سياقها العام. بالنسبة للشعب الإيفواري، ستبقى عملية السلام ناقصة إذا لم يتم التوصل إلى حل للمسائل الثلاث، أي تحديد الهوية والانتخابات ونزع السلاح. ولن تتمكن الأمم المتحدة من تصميم استراتيجية انسحاب إلا في حال إجراء انتخابات موثوق بها، وإعادة توحيد البلد بشكل فعال على أساس نزع للسلاح يتسم بالمصداقية. وفي ذلك الصدد،

ولئن كان هناك خطر من أن يزيد الاتفاق التكميلي الرابع من تعقد العملية الانتخابية بتقديم نزع السلاح على الانتخابات – على الرغم من إمكانية استخدام ذلك كذريعة لتأخيرها – فإن الاتفاق قد يُنظر إليه كآلية تساعد على حل تلك المسائل.

يسرني أن أقدم أخبارا مشجعة لمجلس الأمن في ما يخص عملية تحديد الهوية. فقد تم تحديد هوية ٣,٥ مليون شخص حتى الآن على جميع الأراضي الوطنية. وهذا الرقم جدير بالذكر بشكل خاص نظرا إلى أن معظم الإيفواريين يتفقون على أن الرقم الواقعي قد يكون أعلى بكثير من الرقم الأولي، وهو ١١ مليون شخص، الذي كان متوقعا في البداية. علاوة على ذلك، اكتملت العملية تقريبا في اثنين من أهم المراكز السياسية في كوت ديفوار، أي أبيدجان وبواكيه.

وما قد يكون أكثر أهمية حقيقة أن هذا التقدم التاريخي والاستراتيجي قد أحرز من دون أية حوادث تذكر حتى اليوم. فمن كان يتصور، قبل سنة، أن يحصل هذا التطور على صعيد إجراء عملية تحديد الهوية؟ فملايين الإيفواريين سيتلقون في القريب العاجل بطاقات الهوية الوطنية لأول مرة في حياهم، مما سيسمح لهم بالمشاركة بحرية في الأنشطة الاقتصادية وفي التنقل بحرية داخل بلدهم وفي الدول المجاورة. ومن المؤثر أن ترى الناس مصطفين خارج مراكز تحديد الهوية في الرابعة صباحا لإتمام إجراءات تحديد الهوية.

وفي موازاة السير السلمي لعملية تحديد الهوية، تم إرساء السلام والاستقرار بقدر كبير في كوت ديفوار، مما سمح لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار باقتراح تخفيض قوهما العسكرية بكتيبة واحدة ابتداء من آذار/مارس ٢٠٠٩. وستختتم عملية تحديد الهوية من حيث المبدأ بحلول الربيع المقبل. وفي ذلك الوقت، سيكون في مقدوري أن أبلغ بشكل أفضل عن التقدم المحرز بالنسبة للمسألتين الحيويتين الأخريين، نزع السلاح والانتخابات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يغتنم وفدي الفرصة التي تقدمها جلسة مجلس الأمن هذه بشأن التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/21)، لوصف التطورات الأخيرة بشأن الحالة في كوت ديفوار، نيابة عن الحكومة الإيفوارية.

اسمحوا لي أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره العالي الجودة، الذي يتحدث بالتفصيل عن جهود الأطراف الإيفوارية في تنفيذ عملية السلام، التي أطلقت بتوقيع اتفاق واغادوغو السياسي.

كما نود أن نشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن في هذا الشهر. ونيابة عن حكومة كوت ديفوار، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق للسفير جان – موريس ريبير وفريقه على قيادهم الممتازة لعمل المجلس.

لقد نظرت حكومة كوت ديفوار بعناية في التقرير الأخير للأمين العام، الذي يغطي الحالة في كوت ديفوار ويقدم معايير لتقليص تدريجي محتمل لحجم قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونرحب بالإشارة القوية التي أرسلتها الأمم المتحدة من خلال توصيات الأمين العام حول تقليص الوجود العسكري للأمم المتحدة في كوت ديفوار. فالإشارة تؤكد التقدم الكبير المحرز منذ تسلم الإيفواريين مقاليد عملية التغلب على الأزمة بتوقيع اتفاق واغادوغو السياسي.

كما نود أن نشكر السفير تشوي، الممثل الخاص للأمين العام، على تقييمه الموضوعي للحالة في كوت ديفوار، وعلى عمله من أجل إرساء سلام حقيقي في بلدي.

ولقد تعزز هذا التقدم بتوقيع الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يحدد الطرائق والجدول الزمني لعمليات نزع سلاح المقاتلين السابقين في القوات الجديدة، وحل الميليشيات، وإعادة إطلاق عملية توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، وعودة الدوائر الحكومية إلى مزاولة أعمالها بصورة كاملة في جميع أنحاء الإقليم، بما في ذلك السلطات المحلية والقضائية وإدارات الضرائب والجمارك.

يسرني أن أعلن أن تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع قد بدأ يوم الخميس، ١٥ كانون الثاني/يناير، باحتفال مزدوج أقامته الحكومة الإيفوارية بمناسبة إعادة الإدارات المالية والقضائية إلى المناطق الوسطى والشمالية والغربية من البلاد، التي كانت تحتلها سابقا القوات الجديدة.

وبالنسبة إلى الإدارة المالية، أشير إلى أن مراكز الجمارك ستفتتح في وانغولو وبوغو وبواكيه في ٢ شباط/فبراير، في غضون أقل من عشرة أيام من اكتمال مرحلة التعبئة الحالية. وقد عادت إدارة الضرائب إلى مزاولة أعمالها في المناطق المحتلة سابقا.

أما بالنسبة إلى الإدارة القضائية، فقد تم تقديم حوالي ٣٨٠ فردا من موظفي السلطة القضائية في بواكيه – ويشمل ذلك القضاة ومأموري التسجيل وشرطة السجون – لشغل وظائفهم في المناطق الوسطى والشمالية والغربية في إطار إعادة إرساء سلطة الدولة وإعادة انتشار الإدارة الحكومية في جميع أرجاء الأراضي الوطنية.

وقد تمت إعادة انتشار الشرطة والدرك لدعم الإدارات الأخرى. وستكون مفوضيات الشرطة وألوية الدرك جاهزة لاستقبال ٤٠٠ ٣ فرد في الألوية المشتركة، التي يقوم بإعداد قوائمها مركز القيادة المتكاملة، الذي سبق أن حصل على تمويل جزئي للاضطلاع بالعملية.

وفي ما يخص تحديد هوية السكان، قدمت حكومة كوت ديفوار في ١٥ كانون الثاني/يناير، مبلغ ٤,٦ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، ما يعادل ١٠ ملايين دولار، كدفعة للجنة الانتخابية المستقلة وجميع الوكالات الوطنية المسؤولة عن عملية التسجيل، لكي تواصل إجراء العملية المستمرة وإكمالها في ٢٨ شباط/فبراير. وتأتي هذه الدفعة كإضافة لمبلغ ٢,٣ بليون فرنك الذي صرف في بداية شهر كانون الثاني/يناير، ليبلغ المجموع ٦,٩ بلايين، أي ما يعادل ١٤ مليون دولار، مقابل مبلغ الـ ١٥ مليون دولار الذي طلبته اللجنة لتمويل الانتشار في جميع أرجاء الوطن لـ ٠٠٠ ٤ فريق يكونون مسؤولين عن تحديد الهوية والتسجيل على القوائم الانتخابية. وستسدد الدفعة التالية بمبلغ ٢,٧ بليون فرنك – حوالي ٥ ملايين دولار – في شهر شباط/فبراير. وقد دعم المجتمع الدولي هذا الجهد المالي من جانب دولة كوت ديفوار من خلال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي.

لقد تم تحديد هوية ما يزيد على ٣,٥ مليون شخص حتى اليوم، أي ما يزيد على نصف الـ ٦,٥ إلى ٧ ملايين شخص الذين سيشكلون جمهور الناخبين في نهاية المطاف. ويلاحظ أن آفاق العملية الانتخابية واعدة، وسيتمكن الإطار الاستشاري الدائم لاتفاق واغادوغو في منتصف شباط/فبراير من الوفاء بالموعد الزمني ومن اقتراح التواريخ على اللجنة الانتخابية المستقلة لعقد الانتخابات الرئاسية، على الأرجح في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩.

كوت ديفوار بلد مستقر بالفعل، ولكن الأزمة الممتدة طويلا أدت في النهاية إلى استنفاد الموارد المالية للدولة، مما يهدد التوازن المالي. ولذلك، تطلب حكومة بلادي المساعدة في تمويل الأنشطة المتصلة، على وجه الخصوص، بتسريح المقاتلين السابقين، واستعادة سلطة الدولة، وإعادة نشر الإدارة الحكومية في جميع أنحاء البلد، وبناء السلام بوجه عام.

وفيما يتعلق ببناء السلام، أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الحكومة الفرنسية على دعمها المستمر لكوت ديفوار في الهيئات ذات الصلة من أجل كفالة تخفيض حجم ديونها تخفيضا كبيرا؛ الأمر الضروري لإحياء اقتصادنا ولجهود إعادة الإعمار بعد انتهاء الأزمة.

في الختام، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى الوضع الذي يوشك أن يتحول إلى قضية إنسانية، ويتعلق بالجزاءات الفردية التي لا تزال مفروضة على السيد شارل بليه غوديه، والسيد يوجين كواديو دجي، والسيد مارتن فوفيه كواكو. لقد انتهت الحرب، ويضطلع هؤلاء الأفراد الثلاثة بدور هام في إنهاء الأزمة. ويأمل وفد بلادي في أن يتم وضع حد لمحنتهم القاسية، التي تحولت إلى مأساة بالنسبة لهؤلاء الأفراد، الذين نسيناهم خلال عملية المصالحة الوطنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة لمجلس الأمن، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.